معوقات تصدير البطاطس المصرية من وجهة نظر مصدري الحاصلات الزراعية

د. عبد الكريم حامد زيادة* د. محمد سيد محمد * د. محمد ممدوح يعقوب**

* معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية **المعهد العالي للتعاون الزراعي

المستخلص

أجريت هذه الدراسة بهدف التعرف على التغيرات التي طرأت على عملية تصدير البطاطس للأسواق الأوروبية، والتعرف على المعوقات التي تواجه المصدرين الزراعيين للأسواق الأوروبية، والتعرف على مقترحاتهم لمواجهة تلك المعوقات.

وقد أجريت الدراسة على عينة مقدارها ١٠ من مصدري البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي هم أصحاب الشركات الزراعية المصرية المتخصصة في تصدير محصول البطاطس للاتحاد الأوروبي

واستخدم العرض الجدولي بالتكرارات والنسب المئوية في تحليل بيانات هذه الدراسة باعتبارها إحدى الدراسات الوصفية.

وكانت أهم نتائج الدراسة ما يلي:

١-التغيرات التي طرأت على عملية تصدير البطاطس للأسواق الأوروبية منذ تطبيق اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي وتتركز في:

- تبين أن جميع مصدري البطاطس الآن هم أصحاب شركات زراعية خاصة متخصصة في استيراد وتصدير الحاصلات الزراعية.
- تحديد المناطق المزروعة بالمحصول لأغراض التصدير.
- تحديد حصة لكل شركة للتصدير.
- إلزام الشركات بزراعة كل الأراضي المخصصة للتصدير بنفسها.
- أن تمضي مدة ٣ سنوات للشركات الجديدة قبل السماح لها بالتصدير للاتحاد الأوروبي.
- تقسيم المناطق الخالية من الآفات (P.F.A) إلى منطقتين (A) و (B).

٢- مشكلات التعامل في الأسواق الأوروبية

- إيقاف استلام أي رسالة من محصول البطاطس من أي شركة يظهر عندها حالة واحدة مصابة بالعفن البني.
- إيقاف تصدير البطاطس المصرية في حالة وصول حالات الإصابة بالمرض لخمس حالات .

- قد يضطر المصدر المصري إلى تخزين المحصول في ثلاجات في أوروبا في شهري مايو ويونيو.
- تعنت الجانب الأوروبي في فحص رسائل البطاطس التي تصل من مصر.

٣- المشكلات التصديرية الخاصة بالحكومة المصرية

- عدم وجود مفاوض جيد يستطيع التحاور مع الجانب الأوروبي عن فهم لخبايا العملية التصديرية.
- عدم وجود معاملة بالمثل في التقاوي المستوردة من الاتحاد الأوروبي.
- عدم مساندة الحكومة المصرية للفلاح الصغير.

٤- المشكلات الخاصة بالمزارعين

- صغر المساحات.
- عدم إمكانية تجميع ٢٠ فدان متجاورة.
- خروج المزارعين من تصدير المحصول من العام القادم.

٥- مشكلات خاصة بالعمالة

- ارتفاع أجور العمالة.
- عدم وجود عمالة مدربة أحياناً .

٦- مشكلات القوانين المنظمة لعملية التصدير

- مضاعفة الجمارك على الصادرات المصرية بعد شهر مارس.
- تغيير إجراءات التصدير كل عام.
- تعقيد إجراءات الحجر الزراعي والشهادة الزراعية.

مقترحات المصدرين الزراعيين المصريين لمواجهة المعوقات التي تواجههم في التصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

- مد موسم التصدير حتى شهر مايو.
- إلغاء الجمارك بعد شهر مارس.
- توفير مفاوض جيد يكون مدرك لأبعاد المشكلة كلها.
- أن تكون المعاملة بالمثل بالنسبة للتقاوي المستوردة من الاتحاد الأوروبي.

المقدمة والمشكلة البحثية

يعد القطاع الزراعي من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني المصري باعتباره قطاعا مسئولا عن تحقيق الأمن الغذائي، ومصدرا رئيسيا لتوفير مدخلات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، كما أنه يستوعب حوالي ٢٧% من حجم الأيدى العاملة فى الاقتصاد المصري، بالإضافة إلى دور الصادرات الزراعية في تحسين ميزان المدفوعات حيث تبلغ مساهمتها نحو ١٤,٨% من جملة الصادرات السلعية غير البترولية، (وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٩ : ١).

وتقوم استراتيجية الزراعة في المقام الأول على مبدأ التدرج في تحقيق الأهداف لمنع حدوث أية هزات اجتماعية داخل المجتمع، ولذلك انتهجت مصر عدة سياسات تتعلق بالنواحي السعرية والتسويقية والتمويلية والدعم والتجارة الخارجية، (استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٠٧- ٢٠١٧ : ٦ - ١٠).

لهذا بدأت مصر برنامجها للإصلاح الاقتصادي منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين بهدف خلق اقتصاد مفتوح يعتمد على آليات السوق في تخصيص الموارد، وخلق المناخ المناسب الداعم للقطاع الخاص للقيام بدوره في عملية التنمية، ودمج الاقتصاد المصري في الاقتصاد العالمي.

وقد كانت عملية تحرير التجارة الخارجية المصرية أحد مكونات برنامج الإصلاح الاقتصادي، حيث تم التحرير الجزئي لتجارة مصر الخارجية والتوقيع على عدد من اتفاقات التجارة الحرة الثنائية ، وكذا التفاوض مع الإتحاد الأوروبي بشأن إبرام اتفاق الشراكة المصرية الأوروبية.

وتعتبر الصادرات المصرية بصفة عامة والصادرات الزراعية بصفة خاصة أحد الأسس الهامة للسياسة الاقتصادية في مصر، حيث ينظر إليها على أنها قاطرة التنمية وبأن إحياءها سيؤدي إلى النجاح في التغلب على معظم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية مثل الميزان التجاري والبطالة وتحديث الاقتصاد المحلي.

وتمثل محاصيل القطن والموالح والبطاطس أهم ثلاث محاصيل تصديرية حيث تم تصدير ٤٢٦٨٣٠ قنطار قطن عام ٢٠٠٩ بقيمة ٥٤٥١٤٨١٠٠ دولار منها ٢٥,١٢% لقطر، ٢٣,٥٤% للصين، و ١٤,٤٩% للهند ونسبة بسيطة لا تتعدى ١٠% للاتحاد الاوروبي، في حين تم تصدير ٣٧٨ ألف طن موالح عام ٢٠٠٩ بقيمة ٣٢٢ مليون دولار منها ٢٣% للسعودية، و١٥% لروسيا الاتحادية، و١٣% لإيران، و٨% لأوكرانيا ونسبة لا تتعدى ٧% للاتحاد

الأوروبي، وفي المقابل تم تصدير ٣٥٨٨٢٠ طن عام ٢٠٠٩ بقيمة ٣٣٦١١٥٨٠٠ دولار منها ٢٤٢١١٦ طن بطاطس لدول الاتحاد الأوروبي بنسبة ٦٧,٥% أي أن الغالبية العظمى من صادرات مصر من محصول البطاطس تذهب إلى الاتحاد الأوروبي (http://www.capmas.gov.eg/2009)

وقد وقعت مصر والإتحاد الأوروبي اتفاق شراكة عام ٢٠٠١، دخل حيز التنفيذ مع بداية شهر يونيو من عام ٢٠٠٤، حيث كان من المفترض أن تتيح هذه الاتفاقية فى جانبها الزراعى فرصا متعادلة ومتكافئة بين الفلاح الأوروبى والفلاح المصرى من أجل زيادة التعاون بين الجانبين خاصة فيما يتعلق بزيادة الصادرات الزراعية المصرية وهو الأمر الذى كان سيعود حتما بالنفع على صغار الفلاحين.(وزارة التعاون الدولي، ٢٠٠٩)

ولكن في الواقع فإن هناك حزمة من المعوقات قد تعترض طريق مصدري الحاصلات الزراعية المصرية للاتحاد الأوروبي خاصة البطاطس وهو ما أثر بالسلب عليهم وعلى حجم التصدير السنوي من المحصول وأسعاره بالإضافة لتزايد إجراءات تصدير المحصول لأوروبا والتي يتحملها المصدر المصري وحده دون غيره من المصدرين من الدول الأخرى المصدرة للاتحاد الأوروبي.

إن كل هذا يطرح العديد من التساؤلات البحثية الملحة حول طبيعة المعوقات التي تعترض طريق مصدري الحاصلات الزراعية في مصر للخارج خاصة أوروبا، وما هي مقترحاتهم للتغلب على هذه المعوقات.

أهداف الدراسة:

اتساقاً مع المشكلة البحثية السابق عرضها فقد تم صياغة أهداف البحث كما يلي:

١- التعرف على التغيرات التي طرأت على عمليات تصدير البطاطس للأسواق الأوروبية.
٢- التعرف على المعوقات التي تواجه المصدرين الزراعيين للأسواق الأوروبية.
٣- التعرف على مقترحات المصدرين الزراعيين لمواجهة المعوقات التي تواجههم في التصدير إلى الأسواق الأوروبية.

الطريقة البحثية

مصادر وطريقة وأدوات جمع البيانات

اعتمدت الدراسة علي مصدريين للحصول علي البيانات أولها، المصادر الثانوية المتمثلة في: بيانات الكميات المصدرة من الحاصلات الزراعية المصرية وشروط تصديرها، حيث اعتمد في تجميع هذه البيانات من مصادرها الرسمية وهي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، والإدارة المركزية للحجر الزراعي

بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وكذا الحصول علي البيانات المتعلقة بالشركات الزراعية المتخصصة في تصدير الحاصلات الزراعية المصرية.

أما ثاني هذه المصادر فيتعلق بالبيانات المحققة لأهداف الدراسة، والتي جمعت من مصادرها الأولية وهم مصدري الحاصلات الزراعية بواسطة استمارة استبيان أعدت لتحقيق أهداف الدراسة.

وقد احتوت استمارة الاستبيان على مجموعة من الأسئلة تمثل مقياساً لتحديد التغيرات التي طرأت على تصدير الحاصلات الزراعية المصرية للاتحاد الأوربي، والتعرف على المعوقات التي تواجه المصدرين الزراعيين لأسواق الاتحاد الأوروبي، ومقترحاتهم لمواجهة تلك المعوقات التي تواجههم في التصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي

عينة الدراسة

استخدمت عينة تمثل ١٠ من أكبر مصدري محصول البطاطس للاتحاد الأوروبي وفق بيانات الإدارة المركزية للحجر الزراعي المصري والذين أمكن استبيانهم حيث يمثلون عينة الدراسة.

المعالجة الكمية للبيانات

تضمنت استمارة الاستبيان مجموعة من الأسئلة استخدمت لتحقيق أهداف الدراسة وهي:

١- التغيرات التي طرأت على عملية تصدير محصول البطاطس للاتحاد الأوروبي.

٢- كيفية التعامل في الأسواق الأوروبية، والتغيرات التي حدثت في هذه التعاملات.

٣- المشاكل التصديرية سواء الحكومية أو بالمزارعين أو بالعمالة الزراعية.

٤- القوانين التي تحكم عملية تصدير البطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي.

٥- مقترحات مصدري البطاطس المصريين لتعديل بنود هذه الاتفاقية لمواجهة هذه المعوقات.

وتم صياغة هذه الأسئلة بطريقة مفتوحة بحيث يترك للمبحوث حرية التعبير عن رأيه بحرية ويتم تدوين هذه الاستجابات وحصرها، وقد تم التعبير عن هذه الاستجابات باستخدام التكرارات والنسب المئوية باعتبار أن هذه الدراسة إحدى الدراسات الوصفية.

النتائج ومناقشتها

١- التغيرات التي طرأت على عمليات تصدير البطاطس منذ تطبيق اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي

أشار مصدري البطاطس الذين تم استبيانهم إلى أنه قد حدثت تغيرات كبيرة في عملية تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي منذ تنفيذ بنود اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي، وكانت أهم هذه التغيرات كما يوضحها الجدول رقم (١) فيما يلي:

- **الشكل القانوني**: ذكر ٨٠% من مصدري الحاصلات الزراعية للاتحاد الأوروبي المبحوثين أن جميع مصدري البطاطس الآن هم أصحاب شركات زراعية خاصة متخصصة في استيراد وتصدير الحاصلات الزراعية، وانه لا يوجد الآن مصدرين تابعين لجمعيات تعاونية مثل الجمعية العامة لتصدير واستيراد الحاصلات الزراعية والتي كانت في السابق هي أكبر مصدر ومستورد للحاصلات الزراعية.
- **تحديد المناطق المزروعة بالمحصول لأغراض التصدير**

تشير النتائج إلى أن جميع المبحوثين ١٠٠% قد ذكروا أن أهم تغير حدث في تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي هي تحديد المناطق المراد تصدير البطاطس منها للاتحاد الأوروبي، حيث تمثل هذه العملية محور عملية تصدير المحصول للاتحاد الأوروبي، فقد كان تصدير البطاطس قبل تنفيذ بنود هذه الاتفاقية يتم دون تحديد لمناطق معينة يطلبها الجانب الأوروبي وفي أي منطقة من مناطق زراعة البطاطس بالجمهورية خاصة الأراضي القديمة في الدلتا التي كانت مميزة بزراعة المحصول وتصديره للاتحاد الأوروبي، وقد تم استبعادها من تصدير المحصول للاتحاد الأوروبي وفق شروط هذه الاتفاقية باعتبارها مناطق مصابة بمرض العفن البني في البطاطس، حيث يرفض الاتحاد الأوروبي استلام أي شحنات من المحصول ترد إليه من هذه المناطق بعد أن قام بالتعاون مع الحجر الزراعي المصري ومشروع مرض العفن البني في البطاطس بوزارة الزراعة المصرية بعمل أكواد لكل محافظة أو منطقة زراعية في مصر وكل قرية وكل حوض وكل مزرعة بل وكل قطعة أرض زراعية يمتلكها أي مزارع في الجمهورية، وبالتالي كل شحنة تصل إلى الاتحاد الأوروبي يكون مرفق بها منطقة إنتاجها مع الشهادة الزراعية حيث يقوم مسئولي الحجر الزراعي بالاتحاد الأوروبي بمضاهاة هذه الأكواد بالأكواد المسموح لها بتصدير المحصول من مصر وعليه يتخذ إجراء دخولها البلاد أو إعدامها بعد إجراء عملية فحص الرسالات الواردة لخلوها من الأمراض خاصة مرض العفن البني في البطاطس.

- **تحديد حصة لكل شركة للتصدير**

ذكر ٧٠% من المبحوثين أن الحكومة (ممثلة في الحجر الزراعي المصري) تجبر صغار المصدرين بحصص تصديرية، ويكون تحديد هذه الحصة وفق حجم الشركة واستثماراتها وخبراتها التصديرية السابقة وذلك وفق الكمية المتوقع تصديرها كل عام، وهذا يعني عدم دخول مصدرين جدد في القريب إلا بموافقة الحجر الزراعي المصري وهذا يعني أيضاً تضييق الخناق على العملية التصديرية وبالتالي عدم فتح منافذ تسويقية جديدة في أوروبا قد يستطيع المصدر الصغير الحصول عليها، وهذا الشرط كان غير موجود قبل تطبيق بنود اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية.

• <u>إلزام الشركات بزراعة كل الأراضي المخصصة للتصدير بنفسها</u>

أشار ٧٠% من مصدري البطاطس المبحوثين أنه يتم إلزام الشركات بزراعة كل الأراضي المخصصة للتصدير بنفسها، ويمثل هذا الشرط أكبر تحدي لكبار المصدرين، حيث يعني أنهم ملزمون بزراعة كل المساحة المراد التصدير منها بأنفسهم وباستثماراتهم الخاصة، وكان المصدرين قبل تنفيذ هذه الاتفاقية يقومون بتوزيع التقاوي على الزراع في مناطق زراعة المحصول ويكون هناك اتفاق على استلام ناتج زراعة هذه التقاوي من هؤلاء الزراع بسعر محدد قبل الزراعة فيكون العائد مجزي للطرفين، ولكن بعد تطبيق هذا الشرط أصبحت الشركات ملزمة باستثمارات فوق طاقتها، وكلما زاد حجم تعامل الشركة وزادت الكمية المصدرة منها يزيد هذه الاستثمارات، فإذا افترضنا شركة متعاقدة على تصدير ٢٠٠٠٠ طن فإنها ستضطر لزراعة أكثر من ٢٠٠٠ فدان وبالتالي فهي بحاجة لاستثمارات تقترب من ٣٠مليون جنية في السنة، وطبعاً لن يكون لديها السيولة النقدية الكافية، مما يضطرها للاقتراض من البنوك وهذا ما حدث بالفعل وكان أحد أسباب ارتفاع معدل التضخم في البلاد، بالإضافة لوضع هذه الشركات في مشاكل مع البنوك نتيجة عدم قدرتها على السداد في الموعد المحدد ونتيجة ارتفاع الفائدة على القروض النقدية.

• <u>أن تمضي مدة ٣ سنوات للشركات الجديدة قبل السماح لها بالتصدير للاتحاد الأوروبي</u>

ذكر ٧٠% من المبحوثين أنه يشترط لتصديرهم البطاطس للاتحاد الأوروبي أن تمر على إنشاء الشركات الجديدة ٣ سنوات، ويمثل هذا الشرط أحد أهم الأدوات التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي من خلال الحجر الزراعي المصري للحد من تصدير البطاطس المصرية إليه، حيث يشترط الاتحاد الأوروبي مرور ثلاث سنوات على السماح للشركات الجديدة للتصدير للاتحاد الأوروبي، وخلال هذه السنوات الثلاث يمكن السماح لها بالتصدير للدول العربية في حدود ألف طن سنوياً فقط، وبالتالي فعلى كل مصدر أن يقوم بإلغاء كافة تعاقداته مع المستوردين بالاتحاد الأوروبي قبل مرور ثلاث سنوات وعليه أن ينتظر الصدقة التي تعطيها له الحكومة بتصدير كمية بسيطة للدول العربية، وفي الواقع فإن موضوع إنشاء شركات جديدة هو أمر تتبعه الشركات القديمة التي يثبت وجود شحنات مصابة بالعفن البني في البطاطس ويصدر بشأنها قرار بمنعها من تصدير البطاطس لمدة طويلة فتقوم هذه الشركات بإنشاء شركات جديدة بسجلات جديدة وتبلغ بها الحجر الزراعي المصري والاتحاد الأوروبي حتى يمكنها التصدير في العام التالي، ولكن بعد قرار الثلاث سنوات فقد تم تحجيم هذه الشركات وأصبحت في مشكلة نتيجة تعاقداتها على كميات كبيرة تخص الشركة الأم التي منعت من التصدير ولم تجدي محاولات تسجيل شركات جديدة للحد من هذه الخسائر.

• **تقسيم المناطق الخالية من الآفات (P.F.A) إلى منطقتين (A) و (B)**

أشار ٦٠% من المبحوثين أن تم تقسيم المناطق الخالية من الإصابة إلى منطقتي A,B ، فبعد أن أحكم الاتحاد الأوروبي سيطرته على مناطق تصدير البطاطس المصرية من مناطق إنتاجها بالتعاون مع الحجر الزراعي المصري ومشروع العفن البني في البطاطس والذي يمول أغلب أنشطته من الاتحاد الأوروبي، قام الجانبان بتقسيم مناطق تصدير البطاطس المصرية إلى منطقتين الأولى هي المنطقة (A)، والثانية هي المنطقة (B) حيث تمثل المناطق التابعة للتقسيم الأول (A) المناطق المسموح لها تصدير المحصول إلى الاتحاد الأوروبي وكذلك الدول العربية، بينما المناطق التابعة للتقسيم الثاني (B) المناطق المسموح لها تصدير المحصول إلى الدول العربية فقط ولا يسمح لها بتصدير المحصول للاتحاد الأوروبي، وبالتالي فقد تم تحديد مناطق بعينها ومحددة وصغيرة جداً لتصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي، وهو أمر من شأنه طبعا تقليل الكمية المصدرة سنوياً من المحصول.

٢- مشكلات التعامل في الأسواق الأوروبية

أشار مصدري البطاطس الذين تم استبيانهم إلى أنهم يتعرضون لمشكلات كبيرة ومعوقات داخل دول الاتحاد الأوروبي وأن أهم هذه المعوقات كما يوضحها الجدول رقم(٢) هي:

• **إيقاف استلام أي رسالة من محصول البطاطس من أي شركة يظهر عندها حالة واحدة مصابة بالعفن البني**

ذكر ٩٠% من المبحوثين أن يتم إيقاف استلام المحصول من أي شركة يظهر عندها أي إصابة، ويمثل هذا الإجراء تعنتاً واضحاً من الاتحاد الأوروبي في التعامل مع البطاطس المصرية المصدرة، وهو الأمر الذي لا يحدث مع باقي الدول المصدرة له مثل تونس المغرب وأسبانيا وإسرائيل، فبمجرد ظهور حالة إصابة واحدة بمرض العفن البني في البطاطس ولو كانت درنة بطاطس واحدة من شركة مصرية يصدر قرار من الاتحاد الأوروبي بمنع هذه الشركة من تصدير المحصول إليه، وهذا يمثل تعنت واضح ضد الواردات المصرية خاصة من محصول البطاطس.

• **إيقاف تصدير البطاطس المصرية في حالة وصول حالات الإصابة بالمرض لخمس حالات**

أشار ٩٠% من المبحوثين أنه يتم إيقاف تصدير البطاطس المصرية بمجرد وصول عدد الحالات المصابة بمرض العفن البني إلى خمس حالات، إذ لا يقف الأمر عند منع الشركات المصرية من تصدير المحصول إليها بمجرد ظهور حالة واحدة فقط بل إن الاتحاد الأوروبي يصدر قراراً بمنع تصدير البطاطس المصرية كلها للاتحاد الأوروبي إذا وصل عدد الحالات المصابة بمرض العفن البني في البطاطس إلى خمس حالات في الموسم (ولو خمس درنات بطاطس)، وبالتالي يمثل ذلك شرطاً قاسياً يخص البطاطس المصرية دون غيرها من الدول الأخرى سابقة الذكر، وهذا الأمر يوضح ضرورة وجود محاور جيد يشترط التعامل بالمثل مع

الدول المنافسة لمصر في تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي، خاصة أنها اتفاقية شراكة بين الطرفين وليست أوامر أو إملاءات من الاتحاد الأوروبي لمصر وعليها التنفيذ فقط، فالشراكة تعني الاستفادة المشتركة وليست الاستفادة لطرف دون آخر.

- **قد يضطر المصدر المصري إلى تخزين المحصول في ثلاجات في أوروبا في شهري مايو ويونيو**

ذكر ٥٠% من المبحوثين أنهم قد يضطرون لاستئجار ثلاجات في أوروبا لتخزين المحصول حتى شهر مايو ويونيو، ويمثل هذا الإجراء عبء مادي جديد على الشركات المصدرة للبطاطس المصرية للاتحاد الأوروبي، حيث يحدث نتيجة ورود كميات كبيرة من البطاطس المصرية لأوروبا في وقت قصير أن تتراكم هذه الكميات منها في الأسواق الأوروبية ويزيد المعروض منها فيقل السعر، فيضطر المصدر المصري لاستئجار ثلاجات لحفظ هذه الرسائل من المحصول في أوروبا لحين خروجها في الصيف بعد نفاذ الكمية الأكبر منها في الأسواق وانخفاض المعروض منها، وبالتالي يزيد تكاليف التصدير عليه، كذلك تقل الكمية المخزنة بسبب عملية الفقد في الوزن نتيجة التخزين.

- **تعنت الجانب الأوروبي في فحص رسائل البطاطس التي تصل من مصر**

أشار ٥٠% من المبحوثين إلى تعنت الجانب الأوروبي في فحص رسائل البطاطس المصرية، وبذلك فقد تطور أمر تعنت مسئولي الاتحاد الأوروبي في التعامل مع البطاطس المصرية المصدرة إليه بأن يحدث ما يسمى الإصابة السياسية، والتي حدثت منذ عامين عندما كان موسم تصدير المحصول لأوروبا جيد ولم يشهد أي إصابات بمرض العفن البني وهو ما يعني زيادة الكمية المصدرة من مصر له في العام التالي وفق شروط الاتفاقية، وعندها قام بعض مسئولي الاتحاد الأوروبي بوضع بعض الدرنات المصابة في شحنات البطاطس المصرية وقاموا بإثبات أنها من هذه الشحنات وذلك لمنع مصر من الحصول على امتياز زيادة حصتها من تصدير المحصول في العام التالي، وهذا تعنت واضح يوضح مدى العنصرية في التعامل مع البطاطس المصرية التي تجد إقبالاً شديداً من جانب المستهلك الأوروبي أكثر من غيرها من الدول المصدرة له وهو ما يجعل مسئولي الاتحاد الأوروبي يجاهدون لمقاومة الطلب المتزايد على البطاطس المصرية حتى ولو باختلاق حالات مصابة بالمرض الذي لم يثبت ضرره لصحة الإنسان ولكن الضرر الحقيقي على الأرض نتيجة انتشار في الأرض ومساهمته في خفض الإنتاجية الفدانية من المحصول، وهو مرض وارد لنا من أوروبا عن طريق التقاوي التي تصلنا سنوياً ولا نجرؤ على إظهار حالة واحدة مصابة بمرض العفن البني في التقاوي المستوردة من الاتحاد الأوربي، إذا الأمر يحتاج تدخل سياسي قوي والمعاملة بالمثل والبحث عن منافذ تصديرية جديدة مثل الصين وروسيا وأوكرانيا وبعض الدول الأفريقية الراغبة في البطاطس المصرية ويمكن حل مشكلة سيولة هذه الدول بعمليات البدل السلعي التي تقترحها لاستيراد البطاطس المصرية.

٣- المشكلات الخاصة بالحكومة المصرية

• **عدم وجود مفاوض جيد يستطيع التحاور مع الجانب الأوروبي عن فهم لخبايا العملية التصديرية**

ذكر ٦٠% من المبحوثين عدم وجود محاور جيد يكون مدركا لأبعاد المشكلة، ويمثل هذا المحور أكبر مشكلة تواجه المصدرين منذ تطبيق اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية في جانبها الزراعي، نتيجة عدم وجود محاور جيد ملم بأبعاد المشكلة بالكامل ويعرف خباياها، ويقترح المصدرين أن يكون ضمن اللجنة المشكلة لمناقشة الجانب الأوروبي مجموعة من المصدرين (صغار مصدرين وكبار مصدرين) لأنهم أكثر الفئات خبرة بالعملية التصديرية وكذلك هم أكثر المستفيدين والمضارين من عواقب تطبيق أي اتفاقيات، ولكن ما يحث أن يقوم بالتحاور مع الجانب الأوروبي مسئولين من وزارة الزراعة أو الخارجية المصرية لا يكون لديهم فهم كاف بأبعاد المشكلة في الواقع الأليم ولا يستطيعون تقدير عواقب ما يقومون بالاتفاق عليه، كذلك فإن الأمر يحتاج دائماً أن يدرك الجانب الأوروبي بأنها اتفاقية شراكة وليست أوامر ملزمة للجانب المصري عليه فقط أن ينفذها بدون تفكير في ما تحدثه من عواقب خاصة على صغار المزارعين وهم الأغلبية في الريف المصري.

• **عدم وجود معاملة بالمثل في التقاوي المستوردة من الاتحاد الأوروبي**

أشار ٦٠% من المبحوثين إلى عدم وجود معاملة بالمثل في التقاوي المستوردة من الاتحاد الأوروبي، حيث يعتبر الميزان التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي بالنسبة لصادرات وواردات البطاطس في صالح الاتحاد الأوروبي، فنحن نستورد من الاتحاد الأوروبي نحو ٨٠ ألف طن تقاوي بطاطس سنوياً نقوم بزراعتها لأغراض التصدير وإنتاج التقاوي المحلية للموسم الصيفي من نفس العام، ومن هذا المحصول نقوم بتصدير نحو ٢٠٠-٣٠٠ ألف طن سنويا للاتحاد الأوروبي، وفي الواقع فإن ثمن الكمية المستوردة من تقاوي البطاطس من الاتحاد الأوروبي قد يقترب من ثمن ما يتم تصديره للاتحاد الأوروبي من البطاطس المصرية سنوياً، لكن المشكلة في تعاملنا نحن مع التقاوي المستوردة من الاتحاد الأوروبي في مقابل التعنت الواضح من المسئولين الأوروبيين ضد البطاطس المصرية المصدرة إليهم، ففي مقابل هذا التعنت لا تجرؤ المعامل المصرية بوزارة الزراعة على الكشف عن أي حالة إصابة واحدة بمرض العفن البني في التقاوي المستوردة من الاتحاد الأوربي، وإذا حدث ذلك يقوم الجانب الأوروبي بالتهديد بمنع استيراد البطاطس المصرية في مقابل أي حالة يتبين إصابتها بالمرض، إذا الأمر يحتاج إلى وجود قوة في التعامل مع هذا الأمر وأن تكون المعاملة بالمثل، والعمل على إيجاد منافذ أخرى للتقاوي مثل استراليا وكندا ونيوزيلندا، كذلك إيجاد منافذ تصديرية جديدة مثل الصين وروسيا وأوكرانيا وبعض الدول الأفريقية الراغبة في البطاطس المصرية.

• **عدم مساندة الحكومة المصرية للفلاح الصغير**

أشار ٥٠ % من المبحوثين إلى عدم مساندة الحكومة المصرية للمزارع الصغير، حيث تمثل هذه المشكلة لب المشاكل، بعدما تخلت الحكومة المصرية عن مساندة صغار الفلاحين وتركتهم فريسة لمسئولي الاتحاد الأوروبي يفعلون ما يشاءون بهم، والغريب أن هذا الأمر يشعر به المصدرين ويعلنوه كما يعلنه المزارعون أنفسهم، فبعد كل هذه الإجراءات الظالمة التي اتخذها الاتحاد الأوروبي ضد البطاطس المصرية حيث يمثل صغار الزراع أكثر الفئات تضرراً من هذه الإجراءات، لم ينته الأمر عند هذا الحد بل قرر الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الجانب المصري وموافقته ومباركته عدم السماح للشركات بتصدير البطاطس المصرية من المساحات الصغيرة، ومن ثم منع صغار الزراع من التصدير الأمر الذي سوف يؤثر بالسلب على كل مزارعي مصر تقريباً نتيجة إلزام الشركات المصدرة بأن تقوم بالزراعة بنفسها.

٤- المشكلات الخاصة بالمزارعين

• **صغر المساحات**

ذكر ٤٠% من المبحوثين وجود مشكلة صغر المساحة وهي مشكلة قديمة منذ الخمسينيات من القرن الماضي، حيث يعتبر التفتيت الحيازي أهم مظاهر الزراعة المصرية والتي ينتج عنها مشكلات جانبية أخرى مثل عدم إمكانية إدخال الميكنة الزراعية وتحديث الزراعة والري والتجميعات الزراعية وغيرها من المشكلات التي تمثل عائقاً قوياً للزراعة المصرية، ولكنها أصبحت عائقاً الآن ضد تصدير البطاطس المصرية بعد اشتراط الجانب الأوروبي والحجر الزراعي المصري وجود تجميعات تزيد عن ٢٠ فدان للصنف الواحد وهو ما يصعب تحقيقه عملياً ويمثل عائق للمصدرين لجمع المحصول من الزراع

• **عدم إمكانية تجميع ٢٠ فدان متجاورة**

أشار ٤٠% من المبحوثين إلى مشكلة عدم إمكانية تجميع ٢٠ فدان متجاورة وزراعتها بالبطاطس، فقد سبق الإشارة أن الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع الحجر الزراعي المصري قد وضع شرطاً بأن أقل مساحة يمكن زراعتها لأغراض التصدير لا تقل عن ٢٠ فدان، وهو أمر يصعب تحقيقه بشكل عملي في ظل التفتيت الحيازي السابق الإشارة إليه، وبالتالي كلها أمور تمثل شروطاً تعجيزية لمنع دخول البطاطس المصرية لأوروبا.

• **خروج المزارعين من تصدير المحصول من العام القادم**

ذكر ٣٠% من المبحوثين أن النية تتجه لمنع المزارعين نهائيا من تصدير البطاطس، وبالتالي يمثل هذا الشرط كارثة على المزارعين المصريين، حيث يشترط الاتحاد الأوروبي أن تصله شحنات البطاطس من شركات مصدرة وليست مجمعة من أفراد بداية من العام القادم، وهو ما يعني تعرض الزراع في الدلتا والمناطق الجديدة وسواء في (P.F.A) أو خارجها إلى أضرار

كبيرة نتيجة هذا التعنت، كذلك يشير هذا القرار إلى عدم وجود مفاوض مصري جيد لا يوافق على كل ما يملى عليه من الجانب الأوروبي دون فهم واضح للكوارث التي تعود على صغار الزراع في مصر كلها، وإذا استمر الأمر كذلك فإن الدراسة تقترح إصدار قرار جريء بمنع تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي من جانب مصر، لأنهم بهذا الشكل سيمنعونه بعد فترة ليست طويلة ولكن بعد أن تكون قد حصلت على كافة البيانات عن الزراعة المصرية وأن تصبح أدق المعلومات متاحة لهم.

٥- مشكلات خاصة بالعمالة

• **ارتفاع أجور العمالة**

ذكر ٦٠% من المبحوثين مشكلة ارتفاع أجور العمالة، حيث تمثل هذه المشكلة أحد المشكلات المتكررة في كافة أوجه النشاط الزراعي في مصر، حيث أن ارتفاع أجور العمالة الزراعية تمثل صداع في رأس أي مستثمر في المجالات الزراعية المختلفة نتيجة إتباع الزراعة المصرية في أغلبها نظام كثيف العمالة، منخفض في استخدام الميكنة الزراعية.

• **عدم وجود عمالة مدربة أحياناً**

ذكر ٥٠% من المبحوثين مشكلة عدم وجود عمالة مدربة أحيانا، و تقترن هذه المشكلة مع سابقتها في أغلب الأحيان، حيث يعاني المستثمرون من ارتفاع أجور العمالة الزراعية مقترناً بانخفاض في مهاراتهم في المجالات الزراعية المختلفة، وقد يرجع ذلك لإتباع هذه الشركات لأساليب في الزراعة والحصاد والفرز والتعبئة تختلف عما تعلموه في قراهم ومع آبائهم وهو ما يمثل عبء على المستثمرين.

٦- مشكلات القوانين المنظمة لعملية التصدير

• **مضاعفة الجمارك على الصادرات المصرية بعد شهر مارس**

أشار جميع المبحوثين ١٠٠% أنه يتم مضاعفة الجمارك على الصادرات المصرية من البطاطس بعد شهر مارس، وتمثل هذه المشكلة أحد أهم معوقات تصدير محصول البطاطس للاتحاد الأوروبي، حيث تقصر موسم تصدير المحصول على ثلاثة أشهر فقط منذ حصاد المحصول الذي يبدأ في شهر يناير وحتى مارس وهي فترة صغيرة جداً على أي محطة تعبئة البطاطس خاصة عن وجود كميات كبيرة يفترض تصديرها من المحصول، وفي ظل الإجراءات المتتالية التي يبتكرها الاتحاد الأوروبي كل عام بالتعاون وزارة الزراعة المصرية ممثلة في الحجر الزراعي ومشروع العفن البني في البطاطس، حيث يرغب الاتحاد الأوروبي في إيقاف تصدير البطاطس المصرية في نهاية مارس حيث يبدأ محصول البطاطس في أوروبا في الظهور فتسعى الدول الأوروبية لفرض مزيد من الجمارك على ما يرد إليها من البطاطس المصرية خلال

هذه الفترة للحفاظ على المزارع الأوروبي وهو ما لا تقوم به الإدارة المصرية والدليل على ذلك عدم تطبيق هذه السياسة مع دول أخرى منافسة لمصر في تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي مثل تونس والمغرب وأسبانيا وإسرائيل، إذا المشكلة في المفاوض المصري الذي يوافق على كل شروط الاتحاد الأوروبي دون أن يراعي آثار هذه الشروط على المزارع المصري كما تفعل الدول الأخرى المنافسة.

• تغيير إجراءات التصدير كل عام

أشار ٩٠% من المبحوثين إلى تغير إجراءات التصدير كل عام، حيث يعاني المصدرين والمزارعين على حد سواء من التغيرات المتكررة في إجراءات التصدير عام بعد آخر وهو ما يجعل مصدري البطاطس لا يعرفون الإجراءات الصحية التي سيتم تطبيقها في كل عام، وهذه المشكلة تمثل تحد جديد أمام المصدرين نتيجة ضعف الثقة في الأجهزة المسئولة عن الرقابة على تصدير المحصول، بالإضافة إلى زيادة في التخبط الإداري في عملية تصدير المحصول كل عام.

• تعقيد إجراءات الحجر الزراعي والشهادة الزراعية

أشار ٨٠% من المبحوثين تعقد إجراءات الحجر الزراعي والشهادة الزراعية اللازمة لتصدير المحصول للاتحاد الأوروبي، وتمثل هذه المشكلة نتيجة حتمية للمشكلة السابقة، حيث أن تغيير إجراءات تصدير البطاطس المصرية كل عام يتسبب في تعقد هذه الإجراءات والتي يقررها الحجر الزراعي المصري، وبالتالي يصبح الحصول على الشهادة الزراعية اللازمة لتصدير المحصول أمراً غاية في الصعوبة نتيجة تعقد هذه الإجراءات وكثرة محاضر الزراعة والحصاد والنقل التي يعاني منها المصدرين.

مقترحات المصدرين الزراعيين المصريين لمواجهة المعوقات التي تواجههم في التصدير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي.

قدم المصدرين المصريين الذين تم استبيانهم مجموعة من المقترحات لتعديل بنود اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية في شقها الزراعي، وقد تم إيجاز هذه المقترحات في النقاط التالية كما يوضحها الجدول رقم (٣):

• مد موسم التصدير حتى شهر مايو

يرى ٦٠% من المصدرين المبحوثين الذين تم استبيانهم أن مد موسم تصدير محصول البطاطس حتى شهر مايو بدلاً من مارس يسهل لهم عمليات الحصاد والتعبئة وفق شروط الاتحاد الأوروبي والحجر الزراعي المصري، وهذا يحتاج لمفاوض جيد خاصة وأن هذا الشرط غير مطبق على دول أخرى منافسة لمصر في تصدير البطاطس للاتحاد الأوروبي كما سبق الإشارة إليها.

• **إلغاء الجمارك بعد شهر مارس**

أشار ٦٠% من المبحوثين إلى إلغاء الجمارك بعد شهر مارس وهذا الاقتراح يتوقف على الاقتراح السابق له حيث أنه لو تمت الموافقة على مد موسم التصدير لشهر مايو من كل عام فإنه بديهياً سيتم رفع الجمارك المفروضة على البطاطس المصرية بعد شهر مارس وإلا فما معنى مد موسم التصدير إذا حدث.

• **توفير مفاوض جيد يكون مدرك لأبعاد المشكلة كلها**

ذكر ٦٠% من المبحوثين أهمية توفير مفاوض جيد يكون مدركا لأبعاد المشكلة كلها، حيث تمثل هذه النقطة محوراً هاما في اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية، حيث أن الاتحاد الأوروبي يجهز المتخصصين في مجال زراعة وإنتاج وتصدير البطاطس ولديهم دراية كاملة بكافة التفاصيل الدقيقة عن مصر والبطاطس المصرية والمستهلك المصري والأوروبي، وفي المقابل نجد المفاوضين المصريين هم مجموعة من المسئولين من الحجر الزراعي (وهو متعدد التخصصات) وبعض المسئولين الكبار بوزارة الزراعة والخارجية المصرية ونقطة التجارة الخارجية، وهم في الغالب تكون درايتهم بمحصول البطاطس ضعيفة وغير متخصصة، بل ولا يسمح للمتخصصين بالاشتراك في هذه اللجان، وبالتالي تكون النتيجة أسوأ ما يكون عبارة عن شروط من جانب الاتحاد الأوروبي يقوم الجانب المصري بتنفيذها بدون تفكير، الأمر يحتاج إلى قوة وحرية في اتخاذ القرار دون وصاية من أحد أو خوف من مسئول أعلى أو مصالح لمسئول آخر، أن يتم الاستعانة ببعض ممثلي الشركات الزراعية المصدرة للمحصول، وضرورة الاستعانة بمنظمات المجتمع المدني (**NGOs**) وهي منتشرة في مصر حيث يزيد عددها عن ٢١ألف منظمة ولم يتم الاستعانة بأي منها، وهذا يثير مسألة انعدام الثقة بين الطرفين وخوف الحكومة من مشاركة منظمات المجتمع المدني في التخطيط والتنفيذ لاستراتيجياتها واتفاقياتها.

• **أن تكون المعاملة بالمثل بالنسبة للتقاوي المستوردة من الاتحاد الأوروبي**

ذكر ٥٠% من المبحوثين ضرورة أن تكون المعاملة بالمثل في التقاوي المستوردة من الاتحاد الأوروبي، حيث أننا نستورد من الاتحاد الأوروبي تقاوي لزراعة المحصول الشتوي من البطاطس لأغراض التصدير وإنتاج التقاوي المحلية للموسم الصيفي من نفس العام، ورغم التعنت من مسئولي الاتحاد الأوروبي في شروط دخول البطاطس المصرية لأوروبا، وإجراءات فحص الشحنات المصرية المصدرة لهم والخاصة بفحص مرض العفن البني في البطاطس، إلا أننا لم نقوم في أي عام سابق أولاحق بمعاملة التقاوي المستوردة من أوروبا معاملة المثل رغم أن البطاطس التي يتم استيرادها من أوروبا تستخدم في الزراعة وتسبب انتشار الأمراض في حالة وجود إصابات بها، أما البطاطس المصرية المصدرة فتستخدم في الأكل، ولم يثبت حتى الآن وجود أضرار لمرض العفن البني على الإنسان، أي أن الخطورة في التقاوي أكثر من المحصول المصدر، ومع ذلك لم نعقد إجراءات دخول وفحص هذه التقاوي، بل ولم يثبت أن تم الكشف عن

حالة واحدة تؤكد إصابة أي شحنة من الثقاوي المستوردة لمصر من الاتحاد الأوروبي خشية تنفيذ الاتحاد الأوروبي تهديده بمنع دخول البطاطس المصرية لأوروبا في حالة الإعلان عن وجود إصابات بالعفن البني في الثقاوي المستوردة، إنه وضع مختل لا يعبر عن أن ما يتم يكون وفق اتفاقية شراكة بين جانبين لكل منهما سيادته، لكنه يؤكد أن ما يتم هو فرض شروط ملزمة لطرف على طرف، رغم أن البطاطس المصرية حباها الله بطعم يقبل عليه المستهلك الأوروبي، وهي ميزة لم يستطيع المفاوض المصري استغلالها بقرار جريء حتى لو اضطر لمنع تصدير البطاطس المصرية لأوروبا ولو عام واحد بشرط البحث عن بدائل أخرى لاستيراد الثقاوي حتى لا نكون فريسة لتهديداتهم.

الجداول

جدول رقم (١) التغيرات التي طرأت على عمليات تصدير محصول البطاطس

التغيرات	تكرار*	%
١- جميع مصدري البطاطس الآن هم أصحاب شركات زراعية خاصة.	٨	٨٠
٢- تحديد المناطق المزروعة بالمحصول لأغراض التصدير.	١٠	١٠٠
٣- تحديد حصة لكل شركة للتصدير.	٧	٧٠
٤- إلزام الشركات بزراعة كل الأراضي المخصصة للتصدير بنفسها.	٧	٧٠
٥- مرور ٣ سنوات للشركات الجديدة قبل السماح لها بالتصدير للاتحاد الأوروبي.	٧	٧٠
٦- تقسيم مناطق (P.F.A) إلى منطقتين (A) و (B) .	٦	٦٠

* ن = ١٠

جدول رقم (٢) المشكلات التي تواجه مصدري البطاطس للاتحاد الأوروبي

المشكلات	تكرار *	%
١- مشكلات التعامل في الأسواق الأوروبية		
• إيقاف استلام أي رسالة من محصول البطاطس من أي شركة يظهر عندها حالة واحدة مصابة بالعفن البني.	٩	٩٠
• إيقاف تصدير البطاطس المصرية في حالة وصول حالات الإصابة بالمرض لخمس حالات	٩	٩٠
• قد يضطر المصدر المصري إلى تخزين المحصول في ثلاجات في أوروبا في شهري مايو ويونيو.	٥	٥٠
• تعنت الجانب الأوروبي في فحص رسائل البطاطس التي تصل من مصر.	٥	٥٠
٢- المشكلات الخاصة بالحكومة المصرية		
• عدم وجود مفاوض جيد يستطيع التحاور مع الجانب الأوروبي عن فهم لخبايا العملية التصديرية.	٦	٦٠
• عدم وجود معاملة بالمثل في التقاوي المستوردة من الاتحاد الأوروبي.	٦	٦٠
• عدم مساندة الحكومة المصرية للفلاح الصغير.	٥	٥٠
المشكلات الخاصة بالمزارعين		
• صغر المساحات.	٤	٤٠
• عدم إمكانية تجميع ٢٠ فدان متجاورة.	٤	٤٠
• خروج المزارعين من تصدير المحصول من العام القادم.	٣	٣٠
مشكلات خاصة بالعمالة		
• ارتفاع أجور العمالة.	٦	٦٠
• عدم وجود عمالة مدربة أحياناً.	٥	٥٠
٦- مشكلات القوانين المنظمة لعملية التصدير		
• مضاعفة الجمارك على الصادرات المصرية بعد شهر مارس .	١٠	١٠٠
• تغيير إجراءات التصدير كل عام .	٩	٩٠
• تعقيد إجراءات الحجر الزراعي والشهادة الزراعية.	٨	٨٠

* ن = ١٠

جدول رقم(٣) مقترحات المصدرين لمواجهة المشكلات التصديرية

المقترحات	تكرار*	%
١- مد موسم التصدير حتى شهر مايو.	٦	٦٠
٢- إلغاء الجمارك بعد شهر مارس.	٦	٦٠
٣- توفير مفاوض جيد يكون مدرك لأبعاد المشكلة كلها.	٦	٦٠
٤- أن تكون المعاملة بالمثل بالنسبة للتقاوي المستوردة من الاتحاد الأوروبي.	٥	٥٠

* ن = ١٠

المراجع

١- استراتيجية وزارة الزراعة ٢٠٠٧- ٢٠١٧، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، القاهرة، ٢٠٠٧.

٢- وزارة التعاون الدولي، اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية/النص الرسمي، برنامج دعم الشراكة المصرية الأوروبية، مفوضية الإتحاد الأوروبي، القاهرة، ٢٠٠٤.

٣- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي(٢٠٠٩): الفلاح والسياسات الزراعية المائية، المؤتمر السادس للحزب الوطني، القاهرة.

4- http://www.capmas.gov.eg/2009

Obstacles of potatoes exports from the viewpoint of Agricultural crops exporters

Dr. Abd el Karim H. Ziada* **Dr. Mohamed Sayed M.*** **Dr. Mohamed M. Yacou**

* Agricultural Extension & Rural Development Research Institute

** Higher Institute for Agricultural Cooperatic

ABSTRACT

This study aimed to identify the changes that have occurred in the potatoes export to the European market, to identify the obstacles facing agricultural exporters to European markets, and to identify suggestions to face those obstacles .

The study was conducted on a sample of 10 Egyptian potatoes exporters to the European Union.

Data were analyzed using frequencies and percentages to data analysis of the study as one of the descriptive studies .

The most important results of the study were as follows :

1- Changes that have occurred on the exporting process .

- •Identifying the areas of planted crop for export
- •Determining the share of each company for export
- •Forcing companies to cultivate all the land allocated for export by these own companies.
- •3 years will pass for new companies before allowing them to export to the E U
- •Zoning (PFA) to two areas (A) and (B)

2 - The problems of dealing with European markets

- •Stop receiving any message from the potatoes crop from any company which shows one case only infected with brown rot
- •Stop exporting Egyptiian potatoes if the infected cases of brown rot disease were five.
- •Egyptian exporters may be forced to store the crop in refrigerators in Europe in the months of May and June
- •Stubbornness of the European side in the examination of Egyptian potatoes

Problems of the Egyptian government

- •lack of a good negotiator to negotiate with the European side and understand the exporting process .
- •lack of reciprocity in the seeds imported from the EU.
- •lack of support from the Egyptian government to small farmers.

The specific problems of farmers

- • Small holding area.
- •Not available to accumulate on 20 acres adjacent
- • Exit small farmers from the export process in the next year.

Problems of workers

- •High-wage employment
- •Lack of trained labor.

laws Problems of the governing export process

- •double customs duties on Egyptian exports after March.
- •change the procedures of export each year.
- •the complexity of agricultural quarantine and agricultural certification.

Egyptian agricultural exporters suggestions to meet the constraints they face in exporting to EU markets .

- •Extend-export season until May .
- •the abolition of customs after March.
- •Provide a good negotiator who understanding the dimensions of the problem .
- •must be reciprocity for imported seeds from the European Union.